مجلس الوزراء اتخذ جملة قرارات لمواجهة تسرّب غاز الأحمدي وحل المشكلة

مركز موحد لمواجهة الكوارث والأزمات التي تتعرّض لها الكويت

- التعبير عن الارتياح والاطمئنان إزاء تقدم الوضع الصحي لخادم الحرمين الشريفين إثر العارض الصحي الذي تعرض له
- الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على الجهود الجبارة والعناية الكريمة التي أحاطت بها الحجاج
- الإشادة بتعاون السلطات السعودية وتضافر الجهود الوطنية لتسهيل عودة الحجاج الكويتيين
- اعتماد تقرير سير وإنجازات خطة التنمية وسبل معالجة المعوقات وأوجه القصور وإحالته إلى مجلس الأمة
- حض الجهات المعنية على مضاعفة الجهود لإنهاء مشكلة الأحمدي وضمان عدم تكرارها
- تشكيل لجنة تحقيق في تسرب غاز الأحمدي لتحديد أسبابها وتسمية من يثبت تقصيرهم تمهيدا لمحاسبتهم
- صرف 500 دينار شهريا بدل إيجار لأسر الأحمدي التي يُطلب منها إخلاء مساكنها
- تكليف «السكنية» تقديم مقترحات حول البدائل المناسبة لأهالي الأحمدي تنفيذا لأمر صاحب السمو

وافق مجلس الوزراء على «انشاء مركز مواجهة الأزمات للتعامل مع مختلف الكوارث والأزمات التي تتعرض لها البلاد في المستقبل على أسس منظمة مدروسة تلتزم بها الجهات المعنية كافة وتكفل حسن التنسيق والتنفيذ».

وفيما حضّ المجلس الجهات المعنية بمعالجة تسرب الغاز في منطقة الأحمدي على «مضاعفة الجهود لانهاء المشكلة وضمان عدم تكرارها بما يكفل سلامة المواطنين والمحافظة على صحتهم وجميع سكان المنطقة»، شكل المجلس لجنة تحقيق «في حادث التسرب الغازي في منطقة الأحمدي وتحديد أسبابها وأوجه القصور والخلل التي أدت الى حدوث المشكلة وتسمية كل من يثبت تقصيره والتسبب في تعريض سلامة المواطنين للخطر تمهيدا لمحاسبتهم».

واعتمد «مبدأ صرف بدل ايجار للأسر التي يطلب منها اخلاء مساكنها طيلة فترة الاخلاء بواقع 500 دينار كويتي شهريا»، كما كلف المؤسسة العامة للرعاية السكنية تقديم مقترحاتها حول البدائل السكنية المناسبة لأصحاب المساكن المتضررة اذا ثبت أن استمرار السكن فيها قد يشكل ضررا على سلامتهم أو الاضرار بصحتهم تنفيذا لأمر صاحب السمو الأمير.

وعبر المجلس عن بالغ ارتياحه واطمئنانه ازاء تقدم الوضع الصحي لخادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وذلك اثر العارض الصحي الذي تعرض له أخيرا، مشيدا من جهة اخرى بما حققه موسم الحج لهذا العام من نجاح متميز ومستوى رفيع من حيث الترتيبات والعناية الطبية التي وفرتها المملكة للحجاج.

كما اعتمد المجلس تقرير سير وانجازات خطة التنمية وسبل معالجة المعوقات وأوجه القصور واحالته إلى مجلس الأمة.

وعقد مجلس الوزراء اجتماعه الاسبوعي مساء أول من أمس في قصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان المجلس «اطلع في مستهل اجتماعه على الرسائل التي تلقاها صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد من كل من ملك المملكة الاردنية الهاشمية عبدالله الثاني بن الحسين ورئيس جمهورية الصومال شريف الشيخ احمد ورئيس جمهورية التشيك فاتسلاف كلاوس والرئيس السابق للولايات المتحدة الاميركية جورج دبليو بوش والتي تناولت سبل تدعيم علاقات التعاون القائمة بين الكويت وكل من هذه الدول الشقيقة والصديقة في اطار ما يربط بينهما من روابط وثيقة ومميزة على مختلف المستويات. كما اطلع المجلس على الرسالة الموجهة إلى صاحب السمو الامير من رئيس جمهورية مصر العربية محمد حسني مبارك والتي تعلقت بدعوة سموه للمشاركة في أعمال الدورة الثانية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والمقرر عقدها في يناير العام المقبل في مدينة شرم الشيخ».

واضاف الروضان ان المجلس «عبر عن بالغ ارتياحه واطمئنانه ازاء تقدم الوضع الصحي لخادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وذلك اثر العارض الصحي الذي تعرض له أخيرا، سائلا المولى العلي القدير أن يمن على خادم الحرمين الشريفين باكتمال الشفاء ودوام الصحة والعافية والعمر المديد لمواصلة عطائه المعهود في خدمة وطنه وامته العربية والاسلامية».

وتابع الروضان: «وبمناسبة انتهاء موسم الحج لهذا العام بنجاح كبير اعرب المجلس عن عظيم الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة على الجهود الجبارة والعناية الكريمة التي احيط بها ضيوف الرحمن حجاج بيت الله الحرام طيلة اقامتهم في المملكة. كما اشاد المجلس بما حققه موسم الحج لهذا العام من نجاح متميز ومستوى رفيع من حيث الترتيبات والعناية الطبية التي وفرتها المملكة الشقيقة للحجاج بالاضافة الى التسهيلات والتنظيم الدقيق والانجازات المتطورة والمتواصلة في مجال مشروعات الحج وخدمة ورعاية المقدسات الشريفة والتي ساهمت في تأمين سبل أداء شعائر الحج في يسر وسهولة وامان، سائلا المولى العلي القدير ان يجزي الاشقاء في المملكة الشقيقة خير الجزاء».

وأفاد انه «بمناسبة العيد الوطني الاربعين لسلطنة عمان الشقيقة تقدم مجلس الوزراء بخالص التهنئة للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان منوها بمسيرة السلطنة المباركة، ومشيدا بالانجازات المتميزة التي تحققت في عهد السلطان قابوس في المجالات والميادين كافة، ومؤكدا على عمق الروابط الاخوية التاريخية الوثيقة التي تربط بين قيادتي وشعبي البلدين الصديقين».

وذكر الروضان ان المجلس «استعرض محضر اجتماع لجنة الشؤون القانونية والذي تضمن توصياتها بشأن الموافقة على مشروع قانون اتفاقية بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية ارمينيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة الكويت وحكومة مملكة الدنمارك لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي في ما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال والبروتوكول الملحق بها وقرر المجلس الموافقة على مشروعي القانونين المذكورين ورفعهما إلى صاحب السمو الامير تمهيدا لاحالتهما لمجلس الامة، كما اطلع على توصيات اللجنة بشأن مشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت وحكومة مالطا بشأن انشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بين حكومة الكويت وحكومة مالطا بشأن التعاون في المجال الصحي ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون بين حكومة الكويت وحكومة الجمهورية اليمنية في مجال الشؤون الاسلامية والاوقاف ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية جنوب افريقيا بشأن التعاون العسكري ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون في مجال التعليم العالي بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاق تعاون اعلامي بين حكومتي الكويت والجمهورية اللبنانية وقرر المجلس الموافقة على مشروعات المراسيم المشار اليها ورفعها الى صاحب السمو الامير».

واشار الروضان إلى انه «استكمالا لما تم بحثه في الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الذي عقد أخيرا، فقد اطلع المجلس على الصيغة النهائية لتقرير المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والمرفق به التقرير نصف السنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الانمائية متوسطة الاجل (2010 - 2011) (2013 - 2014) والخطة السنوية (2010 - 2011)، واستمع بهذا الصدد الى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون التنمية وزير الدولة لشؤون الاسكان الشيخ احمد الفهد حول مكونات الخطة وملامح الانجازات نصف السنوية والقرارات التنظيمية والادارية التي تحدد مسارات العمل التخطيطي في تلك الفترة ومساهمتها في تطور نظام المتابعة والانشطة المصاحبة لانطلاق هذا النظام. كما عرض للمجلس كذلك سير تنفيذ هذه العمليات ومعوقاتها واوجه القصور التي تعيقها وسبل معالجتها ووضع نظام متابعة فعال يكفل حسن تنفيذ الالتزام الجاد بالبرنامج الزمني المحدد لانجاز مضامين هذه الخطة لضمان التطبيق السليم والمنضبط لمضامين هذه الخطة التنموية وانجاز غايتها الوطنية بما يحقق الاهداف المرجوة منها تمهيدا للشروع بخطواته التنفيذية. واعتمد المجلس هذا التقرير بصورته النهائية وقرر احالته الى مجلس الامة».

وبين ان المجلس «اطلع من النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك على تقرير حول الجهود المبذولة لمعالجة حادث تسرب الغاز في منطقة الاحمدي وبالتفاصيل المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تم اتخاذها لضمانة سلامة المواطنين والسكان في المنطقة وكذلك الاجراءات الاحتياطية التي اتخذت في مجال اجراءات أمن وسلامة المنشآت النفطية في ذات الموقع، فضلا عن الخطوات التي تمت لاخلاء السكان من المساكن التي طالها التسرب الغازي بهدف ضمان المحافظة على سلامتهم وتجنب اي اضرار قد تترتب على بقائهم فيها، موضحا انه تم تأمين البدائل السكنية الموقتة المناسبة لهم ريثما تستكمل جميع الخطوات اللازمة للسماح لهم بالعودة لمساكنهم الاصلية بعد اتمام كل الاجراءات المطلوبة الكفيلة بضمان سلامة السكن فيها. واشاد المجلس بالجهود الطيبة التي قام بها النائب الاول والمسؤولون في الجهات الحكومية المختلفة في مواجهة هذه المشكلة خلال فترة اجازة عيد الاضحى المبارك، وحض الجهات المعنية على مضاعفة الجهود لانهاء المشكلة وضمان عدم تكرارها بما يكفل سلامة المواطنين والمحافظة على صحتهم وجميع سكان المنطقة».

وأضاف الروضان ان مجلس الوزراء قرر في هذا الصدد:

1 - الموافقة من حيث المبدأ على انشاء مركز مواجهة الأزمات للتعامل مع مختلف الكوارث والأزمات التي تتعرض لها البلاد في المستقبل على أسس منظمة مدروسة تلتزم بها الجهات المعنية كافة وتكفل حسن التنسيق والتنفيذ للخطط الموضوعة لمواجهة تلك الأزمات والكوارث وتكليف الجهات المعنية بتقديم مشروع مقترح في هذا الشأن لدراسته في الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء.

2 - تشكيل لجنة تحقيق برئاسة أحد المستشارين في ادارة الفتوى والتشريع وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الداخلية - وزارة الصحة - جامعة الكويت - الهيئة العامة للبيئة - الادارة العامة للاطفاء - معهد الكويت للأبحاث العلمية لتتولى التحقيق في حادث التسرب الغازي في منطقة الأحمدي وتحديد أسبابها وأوجه القصور والخلل التي أدت الى حدوث المشكلة وتسمية كل من يثبت تقصيره والتسبب في تعريض سلامة المواطنين للخطر تمهيدا لمحاسبتهم.

3 - تكليف اللجنة المكلفة بمتابعة المشكلة بالاسراع باستدعاء الخبراء العالميين المتخصصين لمعاينة الوضع وتقييم الاجراءات القائمة واقتراح ما يلزم لمعالجة المشكلة وضمان عدم تكرارها.

4 - اعتماد مبدأ صرف بدل ايجار للأسر التي يطلب منها اخلاء مساكنها طيلة فترة الاخلاء بواقع 500 دينار كويتي شهريا يتم صرفها لمالك المسكن وفق الاجراءات والضوابط التي تضعها اللجنة المكلفة بمتابعة المشكلة.

5 - اعتماد مبلغ 500 ألف دينار كويتي للصرف منها على متطلبات اللجنة المكلفة بمتابعة المشكلة لمواجهة تكاليف بدل الايجار والالتزامات المترتبة على تأجير بعض الشقق السكنية التي تمت قبل اعتماد بدل الايجار وكذلك ما تقوم به اللجنة من أعمال الكشف والاصلاح داخل المساكن المتضررة وما الى ذلك من تكاليف ويتم ايداعها في وزارة المالية للتنسيق مع اللجنة المكلفة للصرف منها.

واشار إلى انه «انطلاقا من اهتمام مجلس الوزراء بهذه المشكلة بما قد يترتب عليها من تعريض سلامة وصحة المواطنين للخطر وحرصا على الوقوف على أسباب المشكلة وتشخيص أوجه الخلل والتقصير التي أدت الى حدوثها ومحاسبة من يثبت تقصيرهم من المسؤولين أو غيرهم، فقد قرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة أحد المستشارين في ادارة الفتوى والتشريع وعضوية ممثلين عن وزارة الداخلية - مؤسسة البترول الكويتية - جامعة الكويت - الادارة العامة للاطفاء - معهد الكويت للأبحاث العلمية - الهيئة العامة للبيئة لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة مساعد وممثلين من كل من جمعية المهندسين الكويتية والجمعية الكويتية لحماية البيئة وذلك لتتولى التحقيق في كافة تفاصيل هذه المشكلة وملابساتها وتحديد أوجه القصور والخلل التي تسببت في حدوثها وكذلك تحديد كل من تسبب في حدوثها ممن ثبت تقصيرهم أو الاخلال بأداء واجباتهم ومسؤولياتهم تمهيدا لمحاسبتهم وفقا للقانون».

وأشار إلى ان المجلس «أحيط علما بأمر صاحب السمو الأمير بدراسة امكانية ايجاد البدائل السكنية المناسبة لأصحاب المساكن المتضررة اذا ثبت أن استمرار السكن فيها قد يشكل ضررا على سلامتهم أو الاضرار في صحتهم. وقد كلف مجلس الوزراء المؤسسة العامة للرعاية السكنية بذلك وتقديم مقترحاتها في هذا الشأن».

وقال الروضان ان المجلس «استمع المجلس الى شرح قدمه وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور محمد البصيري بشأن ما تعرضت له بعض حملات الحج الكويتية من تأخير في مطار جدة الدولي لدى عودتهم للبلاد، موضحا أسباب هذا التأخير. كما أحاط المجلس بالتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير وسمو نائب الأمير ولي العهد بتذليل كل الصعاب وتسهيل عودة الحجاج الكويتيين من الأراضي المقدسة وتضافر جهود وزارة الخارجية الكويتية والادارة العامة للطيران المدني ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لحل هذه المشكلة. وعبر مجلس الوزراء عن خالص شكره وعظيم امتنانه الى السلطات السعودية الشقيقة لما أبداه المسؤولون من تعاون طيب مع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من أجل تسيير رحلات اضافية عاجلة لنقل الحجاج الكويتيين من مطار جدة الى مطار الكويت الدولي وعودتهم لوطنهم وأهلهم بعد أن أدوا فريضة الحج سائلين المولى القدير لهم حجا مبرورا وذنبا مغفورا أن يتقبل منهم صالح الأعمال. وفي هذا الصدد فقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المخلصة التي قام بها كل من سفير الكويت في الرياض والقنصل العام في جدة وأعضاء السفارة والقنصلية وكذلك العاملون في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والادارة العامة للطيران المدني من أجل تسهيل عودة الحجاج لوطنهم والتي كانت موضع تقدير واستحسان الجميع. ثم بحث المجلس شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة. كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي».

ناصر المحمد مترئساً اجتماع مجلس الوزراء والى جواره جابر المبارك ومحمد الصباح